حتى أنت... زيادة كبيرة في رسوم خدمات الجامعة العامة

رفع رسوم التعليم «المفتوح والموازي» بنسبة تفوق الـ٥٠ بالمئة

كشف العلامات بـ٦ آلاف والمصدقة بـ١٢ ألفاً والمقرر الجامعي حتى ٢٠ ألفاً

• مصدر في التعليم العالي لـ«الوطن»: بسبب ارتفاع التكاليف

• رفع رسوم مقررات «المفتوح» يشمل الطلبة المستجدين والقدامى

| فادي بك الشريف

لم يقف رفع الأسعار عند السلع والمواد، بل طال أيضاً رسوم الخدمات المقدمة من التعليم العالي كان آخرها رفع رسوم التسجيل لطلاب مرحلة الإجازة وشمل الأمر طلبة دراسات التأهيل والتخصص في التعليم المفتوح.

وبحسب القرار الذي تنشره «الوطن» كاملاً يستوفى ٤ آلاف ليرة كرسم تسجيل من طلاب الإجازة ودراسات التأهيل والتخصص للسوريين ومن في حكمهم ويستوفى عند تسجيل الطالب للمرة الأولى وعند إعادة تسجيل الطالب المنقطع عن الدراسة، و١٠٠٠ دولار أميركي رسم التسجيل من طلاب الإجازة ودراسات التأهيل بالتخصص العرب والأجانب ويستوفى عند تسجيل الطالب للمرة الأولى وعند إعادة تسجيل الطالب المنقطع عن المدرسة.

كما يستوفى ٢٠٠٠ ليرة كرسم سنوي من جميع الطلاب المستحقين في الجامعة، و١٤٠٠٠ ليرة رسم شهادة لكل درجة جامعية يدفعه الطالب السوري ومن في حكمه عند التسجيل في سنته النهائية، و٤٠٠ دولار أميركي رسم شهادة لكل درجة جامعية من الطلاب العرب والأجانب، و٦٠٠٠ ليرة رسم التقدم إلى الامتحان التكميلي لكل مقرر، و٨٠٠٠ ليرة رسم التقدم إلى الامتحان من خارج الجامعة لكل مقرر، و٢٠ ألفاً رسم تعادل الشهادة الأجنبية من أجل القيد في إحدى درجات التأهيل والتخصص بالنسبة للسوريين ومن في حكمهم، و٥٠٠ دولار أميركي رسم تعادل الشهادة الأجنبية من أجل القيد في إحدى درجات التأهيل والتخصص من الطلاب العرب والأجانب.

وحدد رسم كشف العلامات النسخة الأصلية بـ٦ آلاف ليرة، ورسم أي نسخة أصلية من الكشف الأصلي بـ٥ آلاف، ورسم المصدقة البديلة عن المصدقة الأصلية المفقودة بـ١٢ ألفاً، ورسم المصدقة البديلة عن المصدقة الأصلية المفقودة للمرة الثانية بـ٣٠ ألف ليرة، ورسم المصدقة البديلة عن المصدقة الأصلية المفقودة للمرة الثالثة بـ١٠٠ ألف، و٤ آلاف رسم الاعتراض على النتيجة الامتحانية لكل مقرر، ويعاد الرسم إلى الطالب إذا ثبتت صحة الاعتراض.

هذا ويستوفى رسم الخدمات الجامعية من طلاب درجة الإجازة المسجلين في نظام التعليم المفتوح (المستجدين والقدامى) بحيث يتم تقاضي مبلغ ١٠ آلاف ليرة عن كل مقرر يقدمه الطالب لأول مرة، و١٥ ألف ليرة عن كل مقرر يقدمه الطالب للمرة الثانية، و٢٠ ألفاً عن كل مقرر يقدمه الطالب للمرة الثالثة فأكثر، و٣٥ ألفاً عن كل مقرر للطالب المذكور في المادة /٦/ من هذا القرار (الطلبة المستنفدين)، و١٥٠ دولاراً أميركياً عن كل مقرر للطلاب العرب والأجانب.

ويحدد رسم المقرر للطلاب المحكومين من نزلاء السجون والطلاب الملتحقين بخدمة العلم الإلزامية والاحتياطية والمتطوعين في الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي المسجلين في نظام التعليم المفتوح بنسبة ٥٠ بالمئة من رسم المقرر المحدد في المادة ٢ من هذا القرار.

كما يحدد رسم المقرر للطلاب المعاقين وفق الإعاقات المقررة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المسجلين في نظام التعليم المفتوح بنسبة ٨٠ بالمئة من قيمة الرسم المحدد في المادة ٢ من هذا القرار.

ويحدد رسم المقرر للطلاب من ذوي الشهداء المشمولين بأحكام المادة ١١٦/٢/أ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وتعديلاتها ووالدي ذوي الشهداء المشمولين بأحكام المادة ١١٦/٢/أ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وتعديلاتها للمسجلين في نظام التعليم المفتوح بـ٥٠٠ ل.س، ويسد الرسم ذاته في حال الرسوب وإيقاف التسجيل.

كما يحدد رسم المقرر للطلاب السوريين ومن في حكمهم من أعضاء نقابة المعلمين وأبنائهم وذلك بناء على وثيقة من نقابة المعلمين المقبولين في نظام التعليم المفتوح وأزواج وأبناء المتوفين بسبب الحالات المشابهة للعمليات الحربية وذلك بناءً على وثيقة وفاة صادرة عن مديرية شؤون الشهداء والجرحى حصراً بـ٨ آلاف ليرة عن كل مقرر يقدمه الطالب لأول مرة، و١٢ ألفاً عن كل مقرر يقدمه الطالب للمرة الثانية، و١٦ ألفاً عن كل مقرر يقدمه الطالب للمرة الثالثة فأكثر، و٣٥ ألفاً عن كل مقرر للطالب المذكور في المادة ٦ من هذا القرار.

ويعفى الطلاب الثلاثة الأوائل الناجحون في كل برنامج من برامج التعليم المفتوح في الجامعات من رسم الخدمات الجامعية رسم المقرر في كل عام دراسي يلي عام التفوق عدا السنة الأخيرة، ولا يستفيد الطالب المشمول بأحكام المادة ٦ من هذا الإعفاء.

ويسدد الطالب المنقطع والمستنفد ومن حصل على سنة رابعة (بعد ثلاث سنوات في السنة الدراسية الواحدة) من كل مقرر (٣٥,٠٠٠) ليرة سورية حتى التخرج مهما كانت طريقة قبوله.

وعن رسم الخدمات الجامعية لطلاب دراسات التأهيل والتخصص، يعامل خريجو التعليم المفتوح المسجلون في دراسات التأهيل والتخصص من حيث الرسوم معاملة الطلاب المقبولين في نظام التعليم الموازي أو العرب والأجانب حسب الحال.

كما يعامل الطلاب المسجلون في دبلوم التأهيل التربوي في نظام التعليم المفتوح من أعضاء نقابة المعلمين أو أبنائهم معاملة الطلاب من أعضاء نقابة المعلمين أو أبنائهم المسجلين في دبلوم التأهيل التربوي في نظام التعليم الموازي من حيث الرسوم.

هذا ويعامل الطلاب المسجلون في سجلات أجانب الحسكة معاملة الطلاب السوريين في معرض استيفاء الرسوم الجامعية، كما يعامل أبناء المواطنات السوريات المتزوجات من غير السوريين ومن في حكمهم الذين درسوا في سورية من الصف السادس وحتى حصولهم على الشهادة الثانوية السورية (من حيث الرسوم) معاملة الطلاب السوريين.

ويعامل الطلاب من العاملين الدائمين في وزارة التعليم العالي والجهات التابعة أو المرتبطة بها (من أعضاء نقابة العمال) وأبنائهم المسجلين في الجامعة لأول مرة في التعليم الموازي أو المفتوح في الدرجة الجامعية الأولى أو دراسات التأهيل والتخصص أو الدراسات العليا، معاملة أعضاء نقابة المعلمين وأبنائهم لجهة رسم الخدمات الجامعية بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

كما يعامل العاملون بموجب عقد سنوي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجهات التابعة أو المرتبطة بها، وأبناؤهم المقبولون في التعليم المفتوح في الدرجة الجامعية الأولى ودراسات التأهيل والتخصص والدراسات العليا، معاملة أعضاء نقابة المعلمين وأبنائهم لجهة الرسوم بدءاً من العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

فيما تم رفع رسوم التسجيل على التعليم الموازي في الجامعات لهذا العام بنسبة تجاوزت الـ٥٠ بالمئة مقارنة مع العام الفائت.

وحسب القرار حدد رسم التسجيل في كليات الهندسة وفروعها كافة وكليات الفنون الجميلة، والفنون الجميلة التطبيقية بـ٤٥٠ ألف ليرة، وفي كليات الزراعة والطب البيطري والعلوم الصحية بـ٣٥٠ ألف ليرة، ولباقي الكليات بـ٢٥٠ ألفاً.

وحدد رسوم التسجيل لطلبة المعاهد ضمن مفاضلة الموازي، بـ٢٠٠ ألف ليرة للمعاهد الملتزمة، (الخطوط الحديدية بحلب والتقاني للنفط والغاز في الرميلان وحمص وبانياس)، و٢٠٠ ألف ليرة بالنسبة للمعاهد التقانية لطب الأسنان (تعويضات سنية) – المعهد الطبي– المعهد الصحي، وحددت بـ١٢٥ ألف ليرة بالنسبة للمعاهد التقانية (العلوم المالية والمصرفية– المالي– العلوم الشرعية والعربية– القانوني)، و١٧٥ ألف ليرة لباقي المعاهد التقانية غير الملتزمة، علماً أنه لا يعتبر الطالب مسجلاً إلا بعد تسديد الرسوم المطلوبة للتسجيل.

وحول هذا الموضوع، أكد مصدر مسؤول في التعليم العالي أن السبب يعود لارتفاع تكاليف ومستلزمات العملية التعليمية والامتحانية، ولاسيما بعد ارتفاع أسعار الورق، ناهيك عن سعي الوزارة للتوفيق بين مصلحة الطالب وتأمين الحد الأدنى منها.

سحب ٣ مليارات حوالات من عقاري «تشرين» باللاذقية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير المصرف العقاري «فرع تشرين» في اللاذقية باسم حسن لـ«الوطن»، تعديل سقف الإقراض في المصرف، ومنها سقف قرض شراء عقار جاهز أو لم يكتمل بناؤه من ٥٠ مليون ليرة إلى ١٠٠ مليون ليرة، وسقف قرض مسكن جاهز للمكتتبين بالمؤسسة العامة للإسكان، بالزيادة نفسها، ورفع سقف قرض إكساء عقار على الهيكل من ٢٥ مليوناً إلى ٦٠ مليون ليرة، ورفع سقف قرض إعادة إكمال مسكن جاهز ترميم سابقاً من ٢٠ مليوناً إلى ٥٠ مليون ليرة، وسقف قرض تدعيم مسكن متصدع معد للسكن من ١٠ ملايين إلى ٢٠ مليوناً، وسقف قرض اعتماد سيريا كارد لأصحاب الدخل المحدود الموطنة رواتبهم ضمن المصرف من ١,٥ مليون إلى ٣ ملايين ليرة، وسقف قروض السلع المعمرة لذوي الدخل المحدود من ١,٥ مليون إلى ٤ ملايين ليرة.

ونوّه حسن إلى أنه تم السماح للمصرف العقاري وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٣٣ لعام ٢٠٢١، بتمويل بعض المشاريع الصناعية والمشاريع الخاصة، ومنها لإنتاج الطاقة المتجددة بمبلغ لا يتجاوز ٥ مليارات ليرة سوريّة.

وأشار حسن إلى أن المصرف منح ١٩٠ قرضاً بقيمة مالية تجاوزت ١,٧ مليار ليرة سوريّة، وذلك منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شهر أيلول الماضي، منوهاً إلى أن معظم القروض الممنوحة هي قروض سكنية.

وذكر مدير عقاري «فرع تشرين» أن رصيد الودائع في المصرف خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، بلغ نحو ١٨ مليار ليرة سورية، بينما بلغت السحوبات من ودائع التوفير نحو ٨ مليارات ليرة سورية، مقابل تسجيل نحو ٢٠٠ مليون ليرة رصيد الحوالات الواردة، وحوالي ٣ مليارات ليرة رصيد الحوالات الصادرة خلال المدة المذكورة.

وحول الديون، أكد حسن متابعة جميع الملفات التنفيذية والتواصل إدارياً وقضائياً مع المقترضين المتعثرين للتسديد وفق القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥، وتم تسديد كامل ديون المصرف.

وأكد أن المصرف مستمر في العمل رغم كل الظروف، ويفتح حسابات بأنواعها سواء جارية أم حسابات توطين رواتب وحسابات بيوع وقبول ودائع بأنواعها، وحوالات مصرفية داخلية ضمن المصرف العقاري أو خارجية تحول من المصرف إلى مصرف آخر (SYGE).

كما أشار حسن إلى تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني عبر تطبيق بنك الإنترنت وخدمات نقاط البيع POS، إضافة لخدمات دفع الفواتير ودفع عمولات وأقساط القروض وقبض الرواتب وغيرها من الخدمات المصرفية.

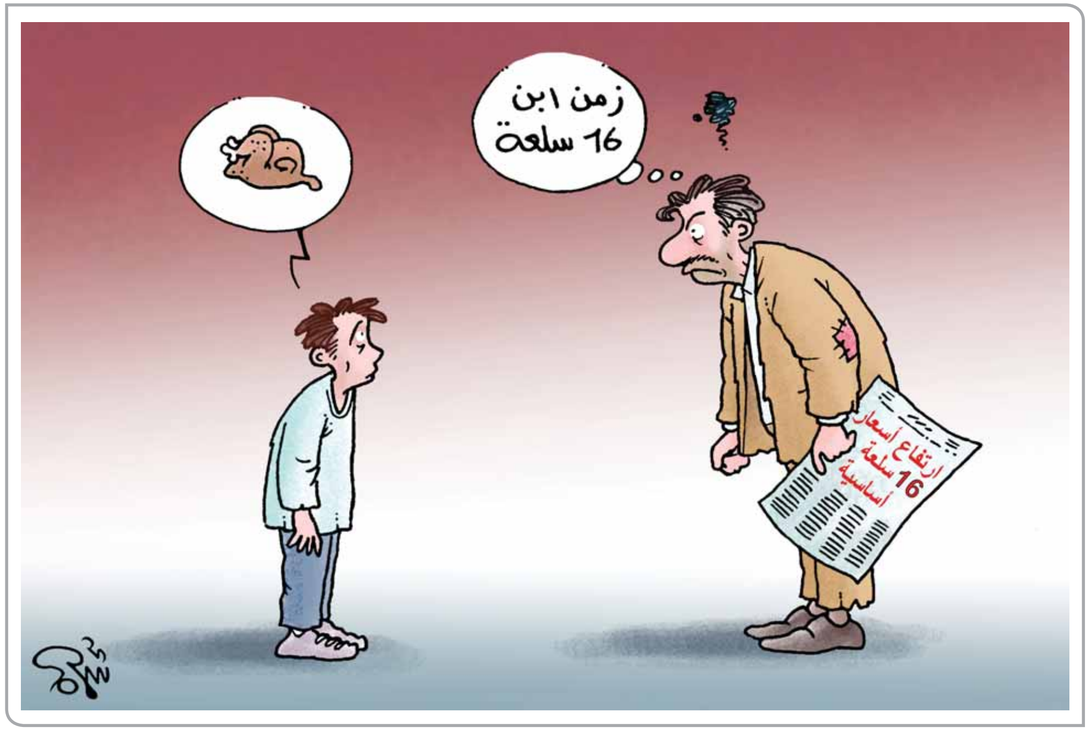

طن الحطب يصل إلى ٩٠٠ ألف ليرة بحماة

ازدياد الاعتداء على المواقع الحراجية وأشجار الأرصفة بالمدن

٦٢١ ضبطاً ومصادرة ٢٩ سيارة محملة بأحطاب مهربة في الغاب

| حماة- محمد أحمد خبازي

كثرت خلال العام الراهن التعديات على الحراج في مناطق محافظة حماة الحراجية، بأيدي شبكات منظمة من تجار الحطب والمشتغلين بالتفحيم، للمتاجرة بها وبيعها للمواطنين ليستخدموها بالتدفئة في الشتاء.

وتكثر في هذه الأيام الاعتداءات على الأشجار حتى الناهضة بأرصفة المدن، من قبل العديد من المواطنين لاستخدام جذوعها وأغصانها التدفئة بالموسم الشتوي، نتيجة التأخر بتوزيع مازوت التدفئة وعدم قدرة معظمهم على شراء المازوت بسعر التكلفة، أو من السوق السوداء لتخزينه للشتاء أيضاً.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن»، أنهم أقدموا على شراء الحطب من المحال النظامية استعداداً للشتاء، لكون الـ٥٠ ليتراً من مازوت التدفئة إذا حصلوا عليها بموجب البطاقة الذكية، فلن تكفيهم سوى لأيام معدودة، وقد يطول انتظارهم ولا يحصلون عليها. وأوضحوا أن سعر الطن بين ٦٠٠ – ٩٠٠ ألف ليرة بحسب نوعه. وذكر أغلبهم أنهم اشتروا نصف طن ليستعينوا به على الشتاء.

وامتنع عدد من الباعة عن ذكر مصدر الحطب الذي يبيعونه للمواطنين بحماة ومناطقها، ولكنهم بيّنوا أن محالهم نظامية ومرخصة لبيع الحطب وقد ثبتوا رخصها على جدرانها وأوضح بعضهم أن سوق الحطب في هذه الأيام يشبه البورصة، نتيجة الطلب الشديد على أنواعه. ولفتوا إلى أن سعر الطن الجاف تماماً والنخب الأول وصل إلى سقف الـ ٩٠٠ ألف ليرة، والأقل جودة من ٧٠٠ نزولاً إلى ٣٠٠ ألف ليرة! وذكر بعضهم أن سعر الطن الجيد ارتفع في هذا العام نحو ٤٠٠ ألف ليرة عن العام الفائت.

وذكر مصدر في مجلس مدينة سلمية لـ«الوطن»، أنه تم يوم الجمعة الماضي تنظيم عدة ضبوط بحق المخالفين الذين قطعوا أشجاراً ضمن شوارع المدينة.

من جانبه بيّن رئيس شعبة حماية الغابات في مديرية زراعة حماة أحمد ميرزا لـ«الوطن»، أن الضابطة الحراجية نظمت ٢٢١ ضبطاً من بداية العام حتى شهر أيلول الماضي، منها ١٢٧ ضبطاً لمخالفات قطع وتشويه، و٤ لكسر مناطق حراجية في كل من مصياف وحماة وسلمية، و٣ للرعي الجائر و٣٢ ضبطاً بمصادرة أحطاب مختلفة معدة للبيع بشكل مخالف، و٥٢ ضبطاً للتفحيم، والبقية مخالفات متعددة.

وأوضح أنه تمت مصادرة سيارات محملة بأحطاب السنديان والزيتون منها ٢٣٠٠ كيلو من الزيتون، و٣٠٠ كيلو من السنديان، إضافة إلى حجز دراجات نارية استخدمت لأغراض تقطيع الأشجار الحراجية وعشرات المناشر اليدوية والبلطات، ومناشر تعمل على البنزين كانت تستخدم لقطع الأشجار المعمرة.

ولفت إلى أن الضابطة الحراجية مستمرة بجولاتها على المواقع الحراجية، لقمع التعديات عليها ولاسيما مع قدوم فصل الشتاء وازدياد عمليات التعدي.

ومن جانبه بيّن رئيس قسم حماية الحراج بالهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وائل عزوز، أن الضابطة العدلية نظمت نحو ٤٠٠ ضبط من بداية العام حتى الشهر الجاري، وصادرت نحو ٢٩ سيارة كانت محملة بمواد حراجية مهربة. ومنها نحو ٥٨ طناً من الأشجار العريضات الأوراق والكينا، ونحو نصف طن من نشارة الخشب، و١٠٥٠ كيلو من الغار و٤٦٠ كيلو من الفحم الحراجي.

كلام رسمي جداً

مشروع مصنع الحطب وارد في كتاب محافظة القنيطرة

السيد رئيس تحرير جريدة «الوطن»

إشارة للمقال المنشور في جريدة «الوطن» بعددها ٣٨٢٠ تاريخ ٢٢/٩/٢٠٢٢ بخصوص جلسة مجلس محافظة القنيطرة والذي تمت فيه الإشارة إلى المشروع التنموي مصنع حطب في بلدة حضر وحصوله على تمويل من الوزارة من دون موافقة السيد المحافظ.

نبين أن الوزارة تعتمد في اختيار المشاريع التنموية ما يردها من مقترحات من المحافظات المعنية، وبالنسبة للمشروع المذكور فهو وارد في كتاب محافظة القنيطرة رقم ١٩٥١/١٠/١٢ تاريخ ٣٠/٦/٢٠٢٢ وبناء عليه صدر كتاب الوزارة رقم ١٩٥١/١٠/١٢ تاريخ ٣٠/٦/٢٠٢٢ المتضمن خطة المشاريع التنموية لعام ٢٠٢٢ لمحافظة القنيطرة.

شاكرين تعاونكم

وزير الإدارة المحلية والبيئة
المهندس حسين مخلوف